الأنباء
الاثنين 29 يناير 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

مناقشة أوضاع "البدون" في اجتماع الخميس المقبل بحضور وزير الداخلية

«حقوق الإنسان» لتعديل قانون السجون: الشهر 20 يوماً والسنة 9 أشهر والمؤبد لا يتجاوز 25 عاماً مقترناً بالشغل

عقدت لجنة حقوق الإنسان البرلمانية أمس اجتماعا فرعيا لمناقشة قضية البدون وآثارها الإنسانية والاجتماعية، كما ناقشت في بند ما يستجد من أعمال تعديل قانونين يتعلقان بمدة السجن.

وقال رئيس اللجنة النائب د.عادل الدمخي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة، إن التعديلين يحددان سنة السجن بـ9 أشهر والشهر بـ 20 يوما، وألا تزيد مدة الحبس المؤبد على 25 عاما تكون مقترنة بالشغل دائما.

واعتبر أن هذه التعديلات ستساهم في عدم اكتظاظ السجون وتحقق التعامل المدني الحضاري مع المساجين.

محمد هايف ود. عادل الدمخي اثناء الاجتماع

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

وأشار إلى أن اللجنة أحالت بعض الشكاوى المتعلقة بالجنسية وكذلك القيود الأمنية إلى لجنة الداخلية والدفاع للاختصاص. وفيما يتعلق بقضية البدون، أوضح الدمخي أن النصاب لم يكتمل في اللجنة بسبب التزام النائب د.خليل عبدالله باجتماع الشعبة البرلمانية، وغياب النائب ثامر السويط الذي يخضع للعلاج، مشيرا الى ان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح اعتذر بدوره عن حضور الاجتماع. وأعلن أن اللجنة ستوجه الدعوة إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح لحضور اجتماعها المقرر عقده الخميس المقبل، بصفته المسؤول السياسي عن الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية، مؤكدا أنه سيكون اجتماع مصارحة وعلينا مجلسا وحكومة أن نتحمل مسؤولياتنا تجاه هذه القضية.

وبين أن قضية (البدون) تفاقمت وأخذت بعدا آخر بتوقيع الناس بدون علمهم على جنسيات أخرى أو معلومات أخرى من أجل صرف بطاقاتهم الأمنية، مشيرا إلى أن التطور الأكبر هو أن هذه المعلومات تحول إلى الهيئة العامة للمعلومات المدنية ليفاجأ الناس بأنهم مسجلون بجنسيات أخرى.

ورأى أن هذه الإجراءات تعقد القضية بتحويل الناس من «بدون جنسية» إلى أصحاب جنسيات لا يحملون أي صفة رسمية كجواز سفر أو جنسية لبلد يتبعون له، مؤكدا أن في هذا الأمر إشكالية كبيرة جدا، وسيحرمون من أي مجال للعيش بسبب هذه الجنسية.

وأوضح أن الإشكالية الأخرى هي القيد الأمني الذي يوضع على رب الأسرة وينتقل إلى أولاده وكل من يتصل به وبناء عليه يتوقف كل شيء بالنسبة لهم، فضلا عن قضية الجوازات المزورة التي لا تزال عالقة.

وذكر أن اللجنة تناولت الإجراءات التعسفية ضد البدون وتأخير إصدار الجوازات وعقود الزواج وبطاقات الضمان الصحي التي سبق أن تم التعهد بمعالجتها.

وأكد أننا أمام قضية تتفاقم ولا علاج فعليا حتى الآن، وليست المسألة أن تقلل الأرقام وتصنع مشكلات أخرى، مشددا على أن القضية تهز كيان بلد ويجب أن يكون لها حل جذري.

وقال إنه سبق أن تحدثنا مع الحكومة ورئيس مجلس الأمة وسبق أن وضعت بعض الحلول، وسمعنا أن هناك نية حقيقية من قبل السلطة لحلول جدرية، ولكن ما يحصل هو واقع مختلف تماما وتصنع مشكلات جديدة الآن من خلال هذا التعامل.

لأول مرة في الكويت
شاهد الصفحة بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

الرويعي: سنحاسب المقصرين في حال عدم دخول أول دفعة فعلية للطلبة في عام 2019 بجامعة الشدادية

«التعليمية»: إعادة صياغة قانون الجامعات الحكومية ليخرج بشكل متكامل

ناقشت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد في اجتماعها امس سياسة وزارة التربية والتعليم العالي وخططها المستقبلية، بحضور وزير التربية وزير التعليم العالي د. حامد العازمي، ووكيل وزارة التعليم العالي د. هيثم الأثري وبعض المسؤولين في وزارة التربية.

وأوضح رئيس اللجنة د. عودة الرويعي في تصريح بمجلس الأمة أن الاجتماع وضع الخطوط العريضة لاجتماع اللجنة الأحد المقبل والذي سيتناول الخطة الشاملة لوزارة التربية، والحلول والبدائل للمشكلات المستمرة في الوزارة.

وقال الرويعي إن مشكلات الوزارة كثيرة ومستمرة والحمل ثقيل، ولكننا «نعين ونعاون» وكذلك نراقب ونشرع ونمارس دورنا من هذا المنطلق.

وتمنى أن تعرض الوزارة على اللجنة في اجتماع الأحد المقبل رؤية واضحة عن خطتها، ومعالجات للمشاكل العالقة مثل الوظائف الإشرافية وحقوق المعلم ومستوى الطالب وتقييم وتقويم المنهج والتدريب الذاتي للمعلمين والإداريين، بالإضافة إلى مشكلة «الاحتراق المهني» للمعلم.

وبين أنه على الرغم من إقرار كادر المعلمين إلا أن المعلم لا يزال لا يشعر بالمكانة والكفاءة التي يفترض أن يتلقاها من وزارة التربية أو من المجتمع نظرا للدور الذي يقوم به، ناهيك عن تزاحم الأمور التي تبعد المعلم عن أداء وظيفته التعليمية على أكمل وجه.

عبدالله: الأوضاع «مصخت» وكلما أردنا محاسبة مسؤول قال لنا: لا تحاسبوني على أشياء قررها الذي قبلي

وأكد الرويعي ضرورة تفرغ المعلم تفرغا تاما لمهامه التعليمية وألا يكون هناك تداخل أو تشابك مع مهام أخرى تفرضها الإدارة التربوية أو غيرها.

وأفاد بأن اللجنة تناولت أيضا موضوع «منهج الكفايات» ولدينا الكثير من التحفظات على محتوى هذا المنهج والأداء الذي يفترض أن يقوم به المعلم في مثل هذه الأمور.

كما ناقشت اللجنة خطط الوزارة المتراكمة والقرارات التي لم تتخذ أو اتخذت بطريقة خاطئة مثل «الفلاش ميموري» و«التابلت» وبعض الخطط الخاصة بالوزارة التي تمت بدون دراسة مثل مدارس المستقبل.

وذكر أن اللجنة وبعد الانتهاء من المفهوم العام وقضايا التعليم العام ستدخل في قضايا التعليم العالي، وفي الشهر المقبل ستكون هناك الكثير من اللقاءات والاجتماعات لإدخال تعديلات على الكثير من التشريعات، إنصافا للمعلم والطالب وإنصافا للوطن لأن مخرجات التعليم يجب أن تعمل على إفراز جيل يتحلى بالمسؤولية والكفاءة والمواطنة.

ولفت الرويعي إلى وجود مشكلات في تداخل بعض المهام التي تساند المعلم والعملية التربوية ولكنها لم يتم إنصافها مثل التقنيات والاخصائيين النفسيين والاجتماعيين ومعلمي المكتبات ومحضري العلوم، مشددا على ضرورة أن يكون هناك تحرك في هذا الملف.

وأكد أن اللجنة التعليمية حريصة على مراقبة الوضع التربوي وتقييمه وتقويمه بطريقة مهنية وصحيحة وسليمة، متمنيا أن تنتهي اللجنة في أقرب وقت مما هو محال إليها من قبل المجلس من قضايا عديدة.

وقال: «لا أخفيكم أن لدينا شعورا بالإحباط من بعض الأمور ولكن هذا الإحباط يفترض أن يكون محركا لنا لمزيد من الجهد والأداء لمعالجة القضايا العالقة».

وبين أنه وفقا لقانون مشروع جامعة الشدادية يفترض أن تستقبل الجامعة أول دفعة فعلية للطلبة في عام 2019 لكن لست متفائلا بذلك وبنفس الوقت سنعمل جاهدين وجادين لمحاسبة المقصر واتخاذ ما يلزم من تشريعات بهذا الصدد.

وأشار إلى أن قانون الجامعات الحكومية من المفترض أن يتم الانتهاء منه إلا أنه لدى مناقشة مواد القانون نكتشف أن هذه المواد بحاجة إلى إعادة صياغة لغوية وقانونية، لاسيما مع تداخل اختصاصات مجلس الجامعات مع صلاحيات مجالس تعنى بالتعليم العالي.

وشدد على ضرورة خروج هذا القانون بطريقة سليمة وشاملة تتيح إنشاء ثلاث جامعات على الأقل دون تسميتها، وليس كما حصل مع قوانين سابقة خرجت بقصور وتضاد وتداخل، مؤكدا أن إنجاز هذا القانون المهم يعني أننا حققنا جزءا من الإنجازات المأمولة.

من جهته، أوضح مقرر اللجنة التعليمية النائب د. خليل عبدالله في تصريح صحافي أن هناك خللا واضحا في منظومة وزاره التربية يحتاج إلى تصحيح مستعجل لأن التعليم ليس مؤسسة مالية أو إدارية، مشيرا إلى أن هناك اختلالات واسعة وكبيرة في الوظائف الإشرافية.

وقال إن الأوضاع «مصخت» مشيرا إلى أنه «كلما أردنا محاسبة مسؤول قال لنا: لا تحاسبوني على أشياء قررها الذي قبلي» وهذا خلل يجب أن يعالج.

وذكر أن الخدمات المساندة يفترض أن تكون جزءا لا يتجزأ من المنظومة التعليمية ولا يجوز تمييز المعلم وترك الهيئة التعليمية المساندة له.

د.عادل الرويعي ود.خليل عبدالله وسعدون حماد

د. حامد العازمي ود. هيثم الأثري اثناء الاجتماع

عمر الطبطبائي: لن أطرح الثقة في وزيرة الشؤون

طالب النائب عمر الطبطبائي وزير الخارجية بضرورة التعاون في الشبهات التي تدور حول بعض مسؤولي وزاره الخارجية في ملف شركة الدرة للعمالة المنزلية.

وأضاف الطبطبائي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن موضوع شركة الدرة هو موضوع يهم كل أسرة كويتية، ومن المفترض من الحكومة ان تقف معهم لأنه يعتبر منجما للذهب بالنسبة لهم كونها شركة حكومية تم تأسيسها من خلال جهات حكومية كثيرة.

وقال الطبطبائي ان شركة الدرة للعمالة المنزلية تواجه الحكومة وهذه عقبة حقيقية نواجهها، مشيرا الى انه اليوم وصلتنا معلومات

عمر الطبطبائي

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

وقدمت بها رسالة ستعرض في قاعة عبدالله السالم عن وجود شبهه تواطؤ من بعض مسؤولي وزاره الخارجية في الدول التي نجلب منها العمالة.

وأشار الطبطبائي الى ان أسرة المواطن الكويتي تحمل على كاهلها الكثير بارتفاع سعر العمالة التي وصلت لأرقام فلكية كأنهم مهندسون وليسوا عمالة خدم، لافتا الى هناك بعض المعلومات والأوراق سنثيرها مستقبلا عن آلية الفحص وإيصال المظاريف الى السفارات.

وقال الطبطبائي إن هناك تعمدا باستغلال بعض هذه المناصب خارجيا للاستفادة من موضوع العمالة، مشيرا إلى اننا سنصل لأعلى سقف بالمراقبة والمحاسبة، ونتمنى من وزير الخارجية التعاون كما عهدناه، قائلا إن يده ممدودة للتعاون ولا يوجد لدينا شك في ذلك، ونتمنى ان يمد يده زيادة في هذا الملف بالتحديد. وأكد الطبطبائي أن هناك بعض الشبهات تحوم حول بعض بعثاتنا الخارجية والشركات الخارجية وسنطلب المزيد من هذه المعلومات عن هذا الموضوع، مؤكدا أن إنجاح الشركة سيجعل الأسر الكويتية والحكومة مستفيدة من هذا النجاح وعليها التدخل وحماية الشركة.

من جانب آخر، أعلن النائب عمر الطبطبائي انه لن يطرح الثقة بالوزيرة هند الصبيح في جلسة طرح الثقة المقررة يوم الاربعاء المقبل، مشيرا الى أن الاستجواب كان جدا راقيا وهي أبدت تعاونها في الكثير من الملفات ونرجو إصلاح أماكن الخلل، لافتا الى أن النواب أحرار في تصويتهم، والأمور لا يعلم بها إلا الله عز وجل.

عبدالله: ما تكاليف العمليات الجراحية للكويتيين؟

وجه النائب د.خليل عبدالله سؤالا برلمانيا إلى وزير الصحة الشيخ باسل الصباح بشأن تكاليف العمليات الجراحية للمرضى الكويتيين في المستشفيات التابعة لوزارة الصحة ومتطلبات تسديد قيمة بعض العمليات أو قيمة المواد الطبية التي تستخدم في الجراحة.

وطالب عبدالله إفادته وتزويده بالآتي:

1- كم تبلغ الكلفة السنوية للعمليات الجراحية التي تتحملها وزارة الصحة في المستشفيات التابعة لها داخل الكويت؟ وذلك عن آخر ثلاث سنوات حتى تاريخ ورود هذا السؤال، على أن يتضمن كل كشف منفصل نوع المرض ومسمى العملية الجراحية لكل تخصص طبي على حدة.

2 - كشف بأنواع العمليات الجراحية التي تطلب فيها وزارة الصحة من المرضى الكويتيين تسديد كلفتها أو جزء من قيمتها أو قيمة المواد الطبية التي تستخدم في الجراحة مع تحديد التكلفة لمثل تلك العمليات وهل تختلف العملية الجراحية الطارئة والعاجلة منها للمريض الكويتي عن العمليات التي يطلب فيها المريض معالجته لحاجة شخصية تتعلق بصحته؟

3- ما الشركات الطبية التي تتعامل معها وزارة الصحة في توفير بعض المستلزمات الطبية في العمليات الجراحية للمريض الكويتي؟ وهل تطلب الوزارة من المريض الكويتي الشراء مباشرة للمادة الطبية من الشركة أو تقوم الوزارة بشرائها ومن ثم يقوم المريض بتسديدها للوزارة نقدا؟ وهل يتسلم المريض بعدها وصلا بشراء الأداة الطبية؟

4 - هل يوجد قانون أو قرار حكومي بخصوص توفير بعض المستلزمات الطبية على حساب المريض الكويتي؟ إذا كانت الإجابة نعم فيرجى تقديم السند القانوني في حق وزارة الصحة الامتناع عن إجراء العملية لحين قيام المريض بتسديد قيمة المادة الطبية على حسابه الشخصي سواء عن طريق توفيرها من الوزارة أو عن طريق قيام المريض بشرائها بنفسه من الشركة الخاصة بتوفير مثل هذه المستلزمات الطبية.

د.خليل عبدالله

مشاركة عزاء
الأنباء
تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى
عائلتي
الراشد وعثمان الكرام
لوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى
حِسن أحمد عثمان
أرملة/ سفاح شنوف الراشد
تغمد الله الفقيدة بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته
وألهم آلها وذويها الصبر والسلوان
إنا لله وإنا إليه راجعون